

حلول اقتصادية واجتماعية لإدارة مستدامة للبيئة

المنتدى الإقليمي الخامس حول إدارة المخلفات بتونس



تونس: محمد التفراوتي

نظمت الشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة النفايات في دول المشرق والمغرب العربي «سويب نيت» (SWEEP-Net) المنتدى الإقليمي الخامس في تونس مؤخرا تحت عنوان «الحلول الاقتصادية والاجتماعية لإدارة مستدامة للبيئة».

في المغرب، كما هو الحال في البلدان النامية، يشهد إنتاج النفايات زيادة كبيرة، يصل إلى 6.5 ملايين طن سنويا. وتعرّض هذه الزيادة أساسا اتسمت إلى الهجرة القروية، وتوسيع نطاق الأنشطة التي تولد النفايات، وتغيير طريقة الاستهلاك، مما يتطلب جملة من الإجراءات الملموسة ترمي إلى إدخال عنصر الاحترافية في قطاع يواجه العديد من الصعوبات التي تؤدي إلى تدهور البيئة.

ويشكل تدبير النفايات ومعالجتها تحديا مهما أمام كل الدول وخاصة منها دول منطقة المشرق والمغرب العربي لما لها من انعكاسات على صحة الإنسان وتأثير على البيئة.

ويشهد كوكبا الأرضي زيادة سريعة في حجم وتنوع منتجات النفايات الصلبة، نتيجة النمو الاقتصادي والحضاري والتصنيع وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، مما يخلف أثارا عالمية خطيرة على الموارد الطبيعية والبيئية والصحة العامة والاقتصادات المحلية وظروف العيش.

يبعد تدبير النفايات الصلبة مجالا واعدا للاستثمار، لانعكاساته الإيجابية على البيئة والاقتصاد ولكونه يساهم في تطوير الأنشطة المرتبطة بالتدوير والتثمين...

ويطلب تدبير النفايات الصلبة التعاون الوثيق بين مختلف أصحاب المصلحة — حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص وسلطات محلية ومنظومة الأمم المتحدة وفق تعاون وثيق تطوير للشركات، وتبادل للتجارب ونقل للتكنولوجيا المتطورة عبر إشراك القطاع الخاص في تقديم خدمات إدارة النفايات والاستثمار في البنية التحتية.

وأبرز أنيس اسماعيل، منسق عام شبكة سويب نت تونس، نتائج عمل الشبكة وملتقياتها، موضحا أداء الشبكة التي تركز على تعزيز التعاون جنوب - جنوب وشمال - جنوب وتبادل المهارات وإحداث أرضية إقليمية دائمة لتبادل التجارب والخبرات في مجال إدارة النفايات الصلبة، وتطوير دلائل توجيهية ودراسات ومشاريع نموذجية لصانعي القرار، ثم القيام بأنشطة تدريب وتطوير القدرات في مجال إدارة النفايات الصلبة، وتحسيس أعضاء الشبكة بالأخطار البيئية التي قد تنجم عن التخلص غير المحكم للنفايات والعمل على تعزيز وتنمية قدرات السلط المختصة من أجل تصرف محكم ومستدام للنفايات. فضلا عن تطوير إشعاع الدول الأعضاء على الصعيدين الإقليمي

والدولي وتثمين تجاربها في الغرض، والانفتاح على مبادرات ومشاريع إقليمية ودولية إضافية تساعد على دعم تطوير مجال إدارة المخلفات بالدول الأعضاء، وتطوير شبكة المتدخلين والمختصين في المجال وتوفير الدعم للأطراف المتدخلة في القطاع على غرار الجماعات المحلية والقطاع الخاص قصد تطوير منظومة التخلص في النفايات.

وأكد أنيس أن عشر دول من منطقة المشرق والمغرب العربي ساندت في سنة 2009 بعث شبكة إقليمية لتبادل المعلومات والخبرات، بينها في قطاع التخلص ومعالجة النفايات وهي تونس والمغرب والجزائر وموريتانيا ومصر ولبنان واليمن والأردن وفلسطين وسوريا، بمبادرة ومساندة حكومة جمهورية المانيا

مجال إدارة النفايات والمعبر عنها بـ«سويب-نت». وتم الاتفاق بين الدول الأعضاء على أن تكون مدينة تونس مقرا للأمانة العامة لهذه المنظمة، بإبرام اتفاقية مقر بين الجمهورية التونسية والشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة النفايات. وأكد ماركوس لوك، رئيس فريق سويب نت تونس، أن الموارد البشرية في تزايد، مما ينتج عنه زيادة النفايات بفعل الإهدار الغذائي، مما يتطلب سد الفجوة الغذائية. إذ أن هناك إهدارا غير مسبوق يساعد في التفریط وتلويث الموارد الطبيعية والشواطئ، ويستوجب إيجاد حل للعناصر الملوثة في المجالات المختلفة من أنشطة صناعية وبحرية، وكذا اعتماد وتفعيل معايير صديقة للبيئة، وجعل القرن 21 قرنا

معالجة النفايات وتثمينها وفق منظومة التخلص الناجح والمستدام للنفايات. وطالب حاتم إلى وجوب تدعيم التعاون العربي وتبادل الخبرات في مجال إدارة النفايات. من هنا جاء دور الشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة النفايات في دول المشرق والمغرب العربي «سويب. نت». يقول حاتم إنها سبق أن نظمت سلسلة من المشاورات وقامت بتبادل الزيارات لتعزيز التعاون العربي في هذا المجال، موصيا بالانخراط في هذا المسار مبديا الدعم الأكيد للوزارة البيئية لشبكة «سويب نيت».

ووجه المدير التنفيذي السابق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كلوي توبيغر رسالة إلى المشاركين داعيا إلى الاجتهاد لتجنب تدهور البيئة، إذ أن هناك تطورات



صديقا للبيئة.

ودعا ماركوس إلى اعتماد وسائل تساعد على التحكم في النفايات الصناعية بأشكالها المختلفة، وإيجاد آليات تساعد في خلق جبل واع بمشاكل البيئة، باعتماد التكوين المهني برؤى بيئية تقسح المجال للابتكار والخلق وفق حوار مستمر وبناء.

ومن جهته، قال المدير العام للوكالة الوطنية للتخلص في النفايات، الحبيب عمران، إن 70 في المائة من النفايات في تونس هي نفايات عضوية، حيث سيتم تدوير النفايات الإلكترونية والكهربائية بالتعاون مع الكورين، مشيرا إلى استغلال مختلف التقنيات الحديثة على مستوى مطارح المراقبة التي ستخصص لتثمين النفايات، فضلا عن تثمين نفايات البناء وإعادة استعمالها.

واستعرض اندرياس رينيك، سفير ألمانيا بتونس، تجربة ألمانيا في مجال تدبير النفايات ومجالات تأثير النفايات على صحة الإنسان والبيئة موجهها تحية خاصة لعمال النظافة وجمع النفايات، داعيا الاعتراف بفضلهم على السكان. واعتبر سفير ألمانيا بتونس المشاركين ديبلوماسيين يثمين لكونهم يعملون عملا ديبلوماسيا في إطار تبادل التجارب والمعرفة بين الدول المشاركة.

وأفاد حاتم بن قديم، رئيس ديوان وزير البيئة، أن التحكم في تدبير النفايات يقلص من تأثيراتها السلبية على البيئة، مطالبا باستلهام التجارب الأجنبية الملائمة في مجال معالجة النفايات من قبيل البرتغال واليابان وكوريا. مشيرا إلى التجربة التونسية التي وضعت تصورا جديدا لتطوير منظومة

كبيرة يشهدها العالم لجعل حياتنا أفضل، فهذه الجبال من النفايات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتشكل مخاطر مشتركة تنذر بالمواجهة والمصادقة على الاتفاقيات لتوحيد الجهود، لأن هناك مخاطر كبيرة للنفايات، خصوصا السامة منها يستدعي تطوير أساليب التخلص منها.

وأشار الخبير منير مجدوب، اختصاصي في السياسات البيئية، إلى أن حسن التخلص في النفايات يتطلب فهم طبيعة النفايات وحجمها وتنوعيتها، وتوفير قاعدة بيانات لتطوير أنظمة المتابعة والعمل على السيناريوهات المستقبلية.

وأفاد مجدوب أن ثلث النفايات في العالم بل ثلث أطمعنا في الكرة الأرضية تلقى في القمامة. فالعالم يهر المواد الغذائية أمام مجاعة أكثر من مليار إنسان ذلك أن مختلف المناطق الصناعية في العالم تلقي ثلث إنتاجها وتهدر، وعليه «أمننا الغذائي مهدد وعلينا التوقف عن تبذير الأغذية، وإن لم يكن لأسباب اقتصادية فليكن لأسباب أخلاقية».

ودعا المجدوب إلى التفكير في تقنيات جديدة تهدف إلى تحويل النفايات إلى طاقة أو ثروة جديدة لكون نسبة مهمة من النفايات بعد معالجتها يتم التخلص مما بقي منها بالردم وهو ما يطرح إشكاليات كبيرة من قبيل ندرة الأراضي.

يذكر أن المنتدى شهد عدة جلسات لقاء بين المؤسسات وجلسات وورشات عمل مغلقة وجلسات موازية مفتوحة ناقشت مختلف القضايا والمحاور من زوايا متعددة وشارك ما يناهز 500 مشارك من 25 دولة.

تقديم شبكة سويب نت

تعمل الشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة النفايات (سويب - نت) منذ انطلاقتها سنة 2009 على إرساء الأطر المؤسساتية لمبادئ الإدارة المستدامة والمندمجة للنفايات.

وتولت الشبكة القيام بمشاورات قصد وضع إطار قانوني لبعث منظمة إقليمية تكفل لها التواصل والديمومة في الدول الأعضاء. وقد انبثق عن هذه المشاورات والمباحثات مع مختلف الدول المعنية إعداد ميثاق «سويب-نت» تم إضاؤه إلى حد الساعة من قبل خمسة دول هي تونس والمغرب وموريتانيا ومصر واليمن.

تتمتع الشبكة الإقليمية منذ سنة 2009 بتمويل من الحكومة الألمانية في إطار مشروع دعم فني إلى غاية غشت 2015 وبإحداث المنظمة الإقليمية تتحقق الاستقلالية المالية والقانونية والتنفيذية للشبكة، مما يضمن ديمومتها وتواصل أنشطتها وتسييرها من قبل الدول.

● كيف تنتفع الدول وطنيا؟

من الجانب المالي، ستمتع الدول بإيرادات إضافية من العملة الصعبة الناتجة من تمويل الشبكة من قبل برامج إقليمية ودولية أخرى، كما تنتفع من خلال زيارات أعضائها بمناسبة مشاركتهم في منتديات، أنشطة، ورشات، زيارات ميدانية ودراسية تنظمها الشبكة، وهو ما ينعكس إيجابيا على الدورة الاقتصادية وتوفير فرص عمل جديدة ودعم الكفاءات. كما ستساهم الشبكة في التشجيع على دعم مجالات الاستثمار في قطاع التخلص في النفايات ووضع استراتيجيات وطنية وإقليمية للتخلص الرشيد في النفايات وتحسين منظومة التخلص في النفايات.

● كيف تنتفع الدول إقليميا ودوليا؟

ستكون لفائدة الدول المنخرطة في الشبكة مزايا متعددة على أصعدة مختلفة تساهم في إشعاعها على الصعيد الإقليمي والدولي، من خلال تسيير لشبكة لتبادل الخبرات والمعلومات في مجال إدارة النفايات وأيضا من خلال وجودها في أهم المنتديات والاجتماعات الدولية (منظمة الأمم المتحدة والغفوضية الأوروبية والجمعية الدولية للنفايات وغيرها)، كما أن الشبكة ستساهم في دعم التشاور والتنسيق لأخذ القرار بصفة مشتركة على صعيد دول منطقة المشرق والمغرب العربي في قطاع إدارة المخلفات.

● كيف يتم تمويل الشبكة؟

في الوقت الحالي وإلى حدود غشت 2015، تمول وكالة التعاون الألماني والوكالة الوطنية للتخلص في النفايات في حدود مليون أورو سنويا أنشطة ومصاريف الشبكة. في وقت لاحق وبعد المصادقة على الميثاق من طرف دولتين من الدول الأعضاء وبلوغ الشبكة استقلاليتها القانونية والمالية، ستتأتى تمويلاتها من المساهمات العينية للدول الأعضاء والمساهمات المالية للأطراف الداعمة والجهات المانحة والأعضاء الراعين والهيئات واشتركاكات المنخرطين وإيرادات خدمات الشبكة. كما ستمكن الشبكة من الحصول على دعم المنظمات المانحة وخلق مشاريع جديدة. وتجدر الإشارة إلى أن الشبكة لا تهدف إلى الربح.